

جلالة الملك الحسن الثاني يوجه رسالة سامية إلى الوزير الأول السيد محمد كريم العمراني بشأن الحوار بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

وجه جلالة الملك الحسن الثاني رسالة الى الوزير الاول السيد محمد كريم العمراني بشان الحوار بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ما يلي نص هذه الرسالة

خديمنا الارضى وزيرنا الاول السيد محمد كريم العمراني

امنك الله ورعاك والسلام عليك ورحمة الله وبعد

فان المحادثات التي تجري حاليا بين الحكومة وممثلي مختلف شركاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية استهلت اجتماعاتها بالاستماع الى الخطاب الذي وجهناه للمجتمعين وحرصنا فيه على الاعراب عن ما يخامرنا من بالغ العناية وكريم الرعاية لمختلف الاطراف المشاركة في الحوار الاجتماعي.

ولقد كان توجهنا في ذلك الخطاب واضحا لم يكتنفه غموض او التباس اذ حددنا في ان واحد الاهداف المتوخاة من الحوار ورسمنا الوسائل والطرق المؤدية الى تحقيقها.

وبخصوص الهدف يتعين ان تؤخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الاطراف المتحاورة وحاجاتها وان يتجنب الدخول في المتاهات والاخلال بالتوازن المطلوب حتى لا يقع المس بالمنافع المكتسبة طيلة السنوات الاخيرة بفضل تضحيات ومجهودات الجميع.

وطبيعي ان ارضاء المطالب ليس موقوفا على ارادة الحكومة وحدها لان واجبها ان تتصرف في الاموال العمومية دائما في نطاق الحفاظ على المصلحة العليا للامة كما ان واجبها ان تهتم بموضوعية وواقعية بالاوضاع الاجتماعية التي تعرض على نظرها وان تقيمها في ضوء ما تتوفر عليه من امكانات متاحة ووسائل لتحسين تلك الاوضاع.

ومن هذا المنطلق فالتوجه على هذا النهج واضح كل الوضوح بحكم ان المطالبين بالحقوق هم فصائل شتى ينتظم في سلكها القطاع الصناعي العصري والقطاع التجاري وقطاع الصناعة التقليدية والعالم القروي.

ولكل صنف من هذه الفصائل حاجاته ورغباته وهي جميعها حريصة على ان تلبي حاجاتها ومطالبها.

بمقتضى ذلك فالحكومة مدعوة لتوزيع الوسائل المتاحة بين مختلف الفصائل.

اما ممثلو القطاعات الاجتماعية فعليهم من جهتهم واجب اعمال النظر في تحديد اسبقيات المجالات التي ينبغي ارضاؤها وضبط الحدود التي تنجز في نطاقها المطالب وتلبى الرغبات فلا مجال هنا للديماغوجية والمزايدات وذلك في مصلحة المعنيين انفسهم.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من تبني طريقة عمل منبثقة عن وفاق بين المتحاورين جميعا ومادام الرهان واضحا ومعروفا من الجميع فان تحديد الاسبقيات من حق الجميع كذلك.



وهذا يفضي الى استبعـاد املاء الارادة وفـرض الحلول من جـانب دون اخر بـل يقتضي ان تسود روح المسؤولية المشتركة في تحديد الاختيارات وترتيبها .

ولتظل العلاقـة موصولة الاواصر بين المشـاركين في الحوار فاننا نؤكـد لك مرة اخرى قرارنـا القاضي بانشاء لجنة حوار تجتمع اكثر ما يمكن وتتالف من ممثلي الحكومة وممثلي الفصائل الاجتماعية المعنية .

فاحرص ـ رعاك الله ـ على التقيد بهذه التوجيهات والسهر على تنفيذ هذه التعليمات .

سدد الله خطاك والسلام .

27ذي القعدة 1414- 9 ماي 1994